

الان فصدروا منه احرامه فله وقال ابو حنيفة كسبه قبل رزته او ارثه  
 وبعده لبيت المال وهذه الحديث مخصص بقوله تعالى بوجوه الله في  
 اولادكم الا نحن انما نولد الكافر فبهذا رخص جعل مع تقدمه  
 الكتاب بخبر الوالد **حرف** في الفراض **عن اسامة** بن زيد وقصته كمل  
 لمصنفه انه يخرج من السنة الثالثة ولدته وليس كذلك ففقهه جمعهم  
 بن جبريل جمع وقال اعرب في المنتقى فزعان مسلما يخرجوه وابن الاثير  
 فادعي ان النسبي لم يخرجوه  
**الاراد القضاء المقدر** الا الله اراد بالقضاء هنا الامر المقدر لولادته  
 واراد بوجه تشبيهه فيه حتى يجبر كانه راد وقال بعضهم شرع الله الرعا  
 بعباده لينا والاطوط التي جعلت لهم والغيب حتى اذا وصلت لهم  
 فظهرت عليهم يوم الحلق انهم كانوا بها لثما قصارا لمدا من السلطان  
 ما راد القضاء **حرف** في **الامر** يعين العرف الذي كان يقصر لولا  
 بزه واراد بزيادته ايمانه فيه فعلم الاول بجموع الدعاء والم سمي  
 من اسباب السعادة والشقاوة ولا ريب انهما مقدران ايضا قاله  
 القاضي مران القضاء فسمان حازم لا يقبل الرد والتعويض ومعاني وهو  
 ان يقتر الله امران كان مفعولا لهما بوجه عاين وذلك العاين لو وجد  
 كان ذلك ايضا قدرا مقصوبا وقيل المراد بالقضاء ما يتناولونه وتيدوا  
 طلبة واما راد من الحكاره والفتن ويكون القضاء الا في خارجيات  
 يعاين عنه العبد الموفق للتي فاذا اني يد حرس من حلول ذلك البلاء  
 فيكون دعاؤه كالراد كما ان يتنحل محاولته ويتوقع نزوله وقيل الدعاء لا يقع  
 بالقضاء التارك ليل بسببه وهو من حيث نعمته الحسب عليه والتعريفه  
 والرضا بالقضاء وهو معني نعم الله ما ينفع مما نزل وما لا ينزل في القدر  
**حرف** في **الدعاء عن سلمان** الفارسي قال من حسن قال في المنار وطرفه  
 لان فيه عذره ابادا ود البصري واسمه فضله ثم قال الرب قال ابو حنيفة  
 ضعيف

**الاراد هذه الامور** اي الامور الخالفة **حرف** في **قريش** يستغفرونها اي لا يزال الذي  
 عليهم ما قرش وفي رواية **حرف** في **الناس اثنا عشر** ايموه وموعده  
 وليس المراد حقيقة العدد بل التفرقة في الخلافة في غيرهم صفة بها الناس  
 في الدنيا فلا يصح عقدهم الخلافة لهم وعليه اعتقد الاجماع في ترك الصلابة  
 ومن بعدهم وهو حكم مستدل في الخبر الذي ومن خالف فيه من اهل البيت  
 في وجوب اجماع الصحابة وقال ابن المنيور وجه انه لا يثبت من الحديث

ابن



ليس من جميع قريش بالذکر فانه من يوم لقب ولا يخرج فيه عند  
 المحققين بل الجمة وقوع الممتد مع فإيلام الجسدية لان المتدا حقيقة  
 هذا الامر الواقع صفة ليدنا وهذا الاوصاف الا ما ليس فقتضاه  
 حصص جنس الامر في قريش وكان قال الامر الا في قريش قال ابن حجر  
 يعني ان بقا الامر في قريش في بعض الاقطار وروى بعض فان سبيل  
 الامر طائفة من ذرية الحسن بن علي لم تنزل مملكة تلك البلاد من  
 او اخر الحامية لك الشاة الارلان واما من بالحجاز من ذرية الحسن وهم امر  
 مائة وبنوع ومن ذرية الحسين وهم امر المدينة فانهم تحت حكم عبيد  
 من ملوك مصر فبقية الامر لقريش يقطن من الاقطار في الجمة وقال  
 الكرمان في الجبل الزمرات من وجوه خليفة من قريش اذ المغرب خليفة منهم  
 لولا قيل **حرف** في **ابن عمر**  
**الاراد الناس** يعني ما يحلوا القطاري ما اموال هذه السنة لان  
 تعبته بعد تفنن العرب من ستمت المرسلين فبن حافظ عليه  
 تلقى بالخلافه ولان فيه مخالفة اهل الكتاب في تأخيرها لا اشتراك  
 النجوم في صال في ملتنا شعار اهل المدع فمن خالفهم وانبع السنة لمزل  
 بخلاف اخر غير معتقد وجوب التأخير ولا اذانه به ولا يصح وفيه كما قال  
 الضمير ان متابعة الرسول هي الطريق المستقيم من تعوج عنها فقل  
 ارتبب المعوج من الضلال ولو في العبادة **حرف** في **في الصوم من سئل**  
**ابن سعد** الساعدي  
**الاراد المسروق منه** في **تممة** من **يرى فيه** اب من هو يريد  
 يد باطنيات لم يكن قد سرقة ما لله به **حرف** في **اعظم حراما**  
**السارق** ابن جبريل صاحب المال اعظم حراما من سرقة ماله بسبب  
 انه حرم هو يريد في نفس الامر **حرف** في **عائشة** قال في الميراث هذا  
 حديث منكر  
**الارسل بوجه الله** اي ذاته والوجه به عن الذات والجهة بعين  
 لا يسأل بالله في **الارسل** كما انه يقال اللهم انما نسألك بوجهك الكريم ان  
 تدخلنا الجنة روي ذهبوا ونبيا وجمولا مخاطبا مفردا وقيل المراد انما اسألو  
 عن الشاخص شيئا بوجه الله كان فقال اعطى شيئا بوجه الله فان الله اعظم  
 ممن يسأل به شيئا من الخاطم قال الحافظ العراقي في ترجمته انما هو للتنبيه  
 به على الامور العظام لا للتخصيص فلا يسأل الله بوجهه في الامور الدينية  
 بخلاف الامور العظام تحصيلها او دفعها كما يشير اليه استغاذ قال النبي به